

دور الجهاز القومي للرقابة على التأمين في تطوير أداء شركات التأمين

دراسة حالة سوق التأمين السوداني

علي عيسى أبكر حامد* وطارق النور هدى

قسم التأمين، كلية التجارة - جامعة النيلين، الخرطوم، السودان

*البريد الإلكتروني abulujin19@gmail.com

المستخلص

تناولت الدراسة دور الجهاز القومي للرقابة على التأمين في تطوير أداء شركات التأمين في السودان. وتهدف إلى تحديد التحديات التي تواجهها الهيئة في تنفيذ السياسات والتدخلات المصممة للهبوض بقطاع التأمين في البلاد. تركزت مشكلة البحث على تقييم فعالية الجهاز القومي للإشراف على التأمين في تعزيز أداء شركات التأمين. بالإضافة إلى ذلك، تستكشف التدابير التنظيمية والفنية التي تؤثر على تحسين وتطوير أداء هذه الشركات. تبنت الدراسة مناهج وصفية وتحليلية لاختبار الفرضيات القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سن القوانين والتشريعات وتطوير أداء شركات التأمين. وعلاوة على ذلك، تحقق الدراسة فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدخلات الفنية وتحسين الأداء. توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية إلى أن التدخلات التنظيمية، بما في ذلك القوانين والتشريعات، تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز أداء شركات التأمين. ويؤكد هذا الارتباط على أهمية ضمان استقرار وكفاءة قطاع التأمين. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر التدخلات الفنية، مثل الأدوات الرقمية والخبرة الفنية، بشكل إيجابي على الأداء ورضا العملاء والقدرة التنافسية الشاملة لقطاع التأمين. أوصت الدراسة بمزيد من تحسين وتعزيز الأطر التنظيمية للحفاظ على مستويات عالية من الأداء داخل القطاع. كما تؤكد على الحاجة إلى أن تواصل الجهاز القومي للإشراف على التأمين تعزيز تدخلاتها الفنية من خلال تقديم الدعم المستمر والتدريب والموارد لشركات التأمين السودانية.

الكلمات المفتاحية: الجهاز القومي للرقابة على التأمين، القوانين التشريعات، التدخلات الفنية، أداء شركات التأمين

بجانب تدعيم سوق التأمين والعمل على تطويره، والارتقاء بالمهن التأمينية

والإسهام الفعال في تطوير الذات من خلال تطبيق معايير الحوكمة.

المحور الأول :- الإطار المنهجي :

مقدمة:

تلعب صناعة التأمين دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية لأي بلد، حيث توفر خدمات الأمن المالي وإدارة المخاطر التي تدعم العمليات التجارية وسبل العيش الفردية. في السودان، تطور قطاع التأمين على مر السنين، وتكيف مع التحديات المحلية والعالمية. ويتمثل جوهر هذا التطور في دور الأجهزة القومية للرقابة، المكلفة بالإشراف على أنشطة شركات التأمين وتنظيمها لضمان استقرارها ونزاهتها وامتثالها للقوانين واللوائح، نظرًا للمشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الفريد في السودان، فإن فهم تأثير دور الجهاز القومي للرقابة على التأمين (NIRA) أمر بالغ الأهمية لكل من صناع السياسات وأصحاب المصلحة في الصناعة. تنبع الدراسة من الحاجة إلى تقييم تأثير الأطر التنظيمية على الأداء التشغيلي لشركات التأمين في السودان. يتولى الجهاز القومي للرقابة على التأمين في السودان الإشراف على نشاط التأمين والرقابة ويشمل دوره الإشرافي على قطاع التأمين مباشرة

مشكلة الدراسة:

أن أداء شركات التأمين أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية حقوق المؤمنين لهم، على الرغم من الأضرار التنظيمية تواجه العديد من شركات التأمين مشكلات في الأداء مثل عدم الكفاءة ونقص الابتكار واستياء العملاء (المؤمنين لهم).

يتولى الجهاز القومي للرقابة على التأمين (NIRA) مهمة الإشراف على أداء قطاع التأمين وتعزيزه، إلا أن فعاليتها في تحقيق هذه المهمة ليست مفهومة جيدًا.

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي كيف يساهم الجهاز الرقابي على التأمين على تطوير أداء شركات التأمين السودانية والتعرف على

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي لتفسير دور الجهاز القومي للرقابة على التأمين والمنهج التحليلي لمعرفة اتجاهات الدراسة وذلك بتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة استبانة تم توزيعها على شركات التأمين العاملة في سوق التأمين السوداني والجهاز القومي للرقابة على التأمين.

المحور الثاني : الدراسات السابقة:-

تناولت الدراسات السابقة أهمية الرقابة والإشراف على قطاع التأمين ودورها في تنظيم وتحسين أداء هذا القطاع في مختلف الدول. يمكن ملاحظة أن التركيز الأكبر في هذه الدراسات كان على تطوير القوانين والإجراءات الرقابية لتحسين الأداء المالي والإداري لشركات التأمين، وكذلك توفير الحماية للمؤمن لهم والشركات من خلال تدخل الجهات الرقابية.

1. دراسة: لحلوراضية (2019م)

هدفت الدراسة التعرف على الجهود المبذولة لتحسين قطاع التأمين وتحسين الرقابة على التأمين في الجزائر ، وتوصلت الدراسة الى الرقابة مُقسمة بين لجنة الإشراف على التأمينات والوزير المكلف بالمالية، مما أدى إلى ضعف الرقابة بسبب عدم الاستقلالية وتداخل المهام واوصت الدراسة بضرورة منح لجنة الإشراف على التأمينات صلاحيات أكبر، مثل اتخاذ قرارات تتعلق بالتحويل التلقائي لمحفضة عقود التأمين وايضا تعزيز الرقابة المستقلة بعيداً عن تأثيرات السلطة التنفيذية لضمان فعالية أكبر.

2. دراسة: علون حيمد(2019م)

هدفت الدراسة التعرف على نظم الاشراف والرقابة على التأمين نشاط التأمين ودورها في تنظيم قطاع التأمين، التجربة الجزائرية ومعرفة الإطار المنظم للرقابة والاشرف على قطاعةالتامين ومبررات ودوافع عملية الاشراف والرقابة وخلصت الدراسة الى ان تطور قوانين الاشراف والرقابة على التأمين في الجزائر يرتبط بالتطور الاقتصادي والسياسي بالدولة وان قطاع التأمين أصبح قطاعا انتاجيا يؤثر في جميع جوانب الأنشطة لاي دولة واوصلت الدراسة بالتدريب المستمر للكودار على مستوى قطاع التأمين بهدف مواجهة التحديات هذه المرحلة ولن تتجاوز الدولة الدور التقليدي لها وتعمل على

اليات الرئيسية التي تستخدمها في تحسين الاداء ؟ بالاجابة على هذا التساؤل نطرح الاسئلة الفرعية التالية؟

1. كيف يؤثر السياسات التنظيمية للجهاز القومي على تطوير أداء شركات التأمين؟
2. ماهي الجوانب الرئيسية التي سيتم فحصها فعالية التدخلات الفنية لتنظيم اعمال شركات التأمين ؟
3. ماهي تحديات التي تواجهها الشركات في الالتزام بمعايير الحوكمة وكيف تتغلب عليها؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة العلمية والعملية من أهمية موضوع بحد ذاته من خلال إلقاء الضوء على مختلف أنظمة الاشراف والرقابة على شركات التأمين ومدى تأثيرها على أداء هذه الشركات ،اردنا التأكيد على أهمية الدور الرقابي على شركات التأمين في السودان باعتبارها أداة إدارية لا يمكن الاسغناء عنها من اجل تحسين الأداء الفني والادري لهذه الشركات.

أهداف الدراسة:

الهدف العام من هذه الدراسة هو التعرف على أثر تدخل الجهاز القومي للرقابة على التأمين في تطوير أداء شركات التأمين.

وتتفرع منه الأهداف الاتية:

1. التعرف على مراحل تطور القوانين والتشريعات
2. التعرف على التدخلات الفنية للجهاز القومي للرقابة على التأمين
3. دراسة الخلفية التي تقوم عليها تطور شركات التأمين

الفروض:-

الفرضة الرئيسية:-

أن تدخل الجهاز القومي للرقابة على التأمين له علاقة إيجابية واضحة بتطوير أداء شركات التأمين.

الفرضيات الفرعية:-

1. هنالك اثر ذو دلالة إحصائية بين سن القوانين والتشريعات وتطوير اداء الشركات التأمين
2. هنالك اثر ذو دلالة إحصائية بين التدخل الفني للجهاز وتطوير أداء الشركات التأمين

والتخطيط والتجارة وممثلين من القطاع الخاص تختارهم شركات التأمين، ويكون المجلس مدعوم بثلاث مستشارين احدهم قانوني والثاني مالي والثالث فني اكتوري. ويوصي الباحث بأهمية تدريس تحليل المخاطر واداراتها ضمن مناهج كليات ومعاهد المملكة للعلوم الادارية وتأهيل القوة العاملة وتدريبهم.

6. دراسة: محمد وحيد الباري(1985م)

تناولت الدراسة تنظيم وحماية سوق التأمين وتدريب وتطوير التأمين التجاري وترشيد سياسيات الاستثمار وهدفت الدراسة الى التأكد من سلامة المركز المالي لمنشآت التأمين بدولة مصر. وتوصلت الدراسة الى نقص عدم منشآت التأمين في السوق المحلي عن الطاقة الاستيعابية يؤدي الي ظهور كثير من المشكلات بنسبة لهذه الوحدة في المستقبل وعدم التزام شركات التأمين بنتائج جدوي الاقتصادية او وجود بعض الانحرافات لهذا الجدوى يؤدي الي الاضرار بالاقتصاد القومي في المستقبل وتحسين علاقة منشآت التأمين وحملة الوثائق يتوقف علي قضاء علي المشاكل التي تظهر بينهما.

يرى الباحثان أن معظم الدراسات ركزت على دور الهيئات الرقابية في تحسين أداء قطاع التأمين من خلال التدخل التنظيمي والرقابي.

- الاهتمام بتطوير القوانين والإجراءات المحاسبية والرقابية لضمان الاستدامة المالية لشركات التأمين.

- اتفاق الجميع على أهمية التدريب والتطوير المهني للكفاءات العاملة في هذا المجال.

الدراسة الحالية تسعى إلى فهم دور التدخل الفني للجهاز القومي للرقابة على التأمين في تطوير أداء شركات التأمين السودانية، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل مباشر.

- في حين ركزت الدراسات السابقة على الجوانب القانونية والمالية، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التدخل الفني للجهاز القومي وكيفية تطوير الأداء الإداري والفني لشركات التأمين في السودان من خلال الرقابة الفنية وتقليل معدلات الخسائر، مما ينعكس بشكل إيجابي على استقرار قطاع التأمين وزيادة الثقة به.

المحور الثالث:: أولاً: الإطار المفاهيم للجهاز القومي للرقابة على التأمين في تطوير أداء شركات التأمين.

1/ الجهاز القومي للرقابة على التأمين :

دراسة المشاكل المستعيق سوق التأمين في اقتراح وحلول استعجالية ملائمة.

3. دراسة: صبرينة(2011م)

هدفت الدراسة الى التعرف على دور الرقابة والاشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر وخلصت الدراسة الى ان أهمية تواجد الهيئات الإشرافية على قطاع التأمين يرجع اساسا لضمان حماية كافية للمؤمن لهم وشركات التأمين الى جانب ارساء أسس نظام مالي سليم وتوصلت الدراسة الى ضرورة استخدام تقنية متطورة كوسائل القياس والانوار المبكر للحكم على سلامة المراكز المالية للشركات وقدرتها على الوفاء وتطبيق المعايير الدولية في مجال الاشراف والرقابة على التأمين.

4. دراسة: مبارك الهلالي(1999م)

تناولت الدراسة تقويم عملية التأمين في السودان وركزت الدراسة التعرف على قوانين المتعلقة بهيئة الاشراف والرقابة على التأمين وهدفت الدراسة الى معرفة الاساليب العلمية للتحليل المالي والاسس العلمية لتحديد اسعار التأمين والمخصصات الفنية والتعرف على طرق توظيف رؤوس الاموال وعوائق الاستثمار في مجال التأمين. وتوصلت الدراسة على انخفاض مستوي الوعي التأمين بسبب عدم وجود تغطية تأمينية لكافة الاخطار وايضا توصلت الدراسة الى ان التدريب لم يجد حظه من الاهتمام من قبل الهيئة وعدم تشجيع البحوث والدراسات التأمينية ادي لعدم مواكبة التطور العلمي والتقني في مجال التأمين.

5. دراسة: أحمد عبدالله(1995م)

تناولت الدراسة الاطار المحاسبي الموحد الشامل لتسهيل عملية الاشراف علي سوق التأمين بالمملكة وتبي اسلوب الكمي للإنذار المبكر لتقدير حد الملاءة المالية. تمثلت مشكلة الدراسة الي تقديم مقترحات توضح أهمية أصدرقوانين منظمة للإشراف علي سوق التامين السعودي، هدفت الدراسة اهمية الاشراف والرقابة وابعادها وماهي مبررات واهداف الاشراف والرقابة وتوصلت الدراسة الى عدم وجود سياسية للإشراف والرقابة من قبل الدولة علي سوق التأمين السعودي.ايضا يقترح الباحث في تكوين مجلس وطني للتأمين التعاوني يضم ممثلين عن وزارات المالية

مقدمة:

يتولى الجهاز القومي للرقابة على التأمين في السودان الإشراف على نشاط التأمين والرقابة ويشمل دوره الإشرافي على قطاع التأمين مباشرة بجانب تدعيم سوق التأمين والعمل على تطويره، والارتقاء بالمهن التأمينية والإسهام الفعال في تطوير الذات من خلال الإطر التنظيمية والتدخلات الفنية تطبيق معايير الحوكمة.

نشأة الجهاز القومي

علي رغم من قدم نشأة التأمين الا انه لم يخضع لرقابة الدولة الا حديثا وذلك لانه اخذ طابعا تعاونيا بحثا في بداية عهده ولم يأخذ شكلا قانونيا منظمًا في صورة عقد بين الطرفين الا مؤخرًا.

يمكن ان تدخل الدولة في الأمور المتعلقة بمناسبة التأمين يمكن ارجاعه الي القرن الثالث عشر الا ان الاشراف والرقابة كما هي معروف الان في صورة علمية مقننه بتشريعات محددة لم تظهر الا في أواخر القرن التاسع عشر واولال القرن العشرين فقد ظهر نظام الاشراف والرقابة في بريطانيا 1807م , اما الرقابة في السودان عرفت اسواق التأمين السودانية صناعة التأمين عن طريق وكالات وفروع شركات التأمين الأجنبية وذلك خلال فترة الاستعمار وكانت تلك الوكالات تتبع لشركات بريطانيا ,سويسرية , فرنسية وإيطاليا ومصرية تديرها غالبا المؤسسات التي تعمل في التجارة الخارجية آنذاك وكانت تحصر نشاطها أولا في تأمينات التجارة الخارجية (التأمين البحري) ثم امتدت لتشمل التأمينات الأخرى كالحريق والحوادث ثم أخيرا تأمينات الحياة. ولم تباشر الدولة أي نوع من الرقابة على النشاط لتلك الشركات او الوكالات حتى أواخر عام 1960م حيث صدرت قانون الرقابة على المؤمنین لسنة 1960م وأنشئت قسما بوزارة المالية ليطلع بمهمة ذلك القانون.) السيد 2006م, ص 18)

من اهداف الجهاز القومي للرقابة على التأمين:-

- توفير المناخ الملائم لتطوير لصناعة التأمين.
- حماية الاقتصاد الوطني
- تعزيز دور صناعة التأمين في تأمين الأشخاص والممتلكات ضد المخاطر،
- نشر ثقافة التأمين
- وضع برنامج لإدارة برنامج تأمين أصول الدولة

أ. سن القوانين والتشريعات من قبل الجهاز القومي للرقابة على التأمين

1/ اهم القوانين التي تعمل من خلالها الهيئة :-

- قانون الإشراف والرقابة على اعمال التأمين لسنة 1992م
- قانون الرقابة على التأمين لسنة 2001م
- قانون والرقابة الإشراف على التأمين لعام 2018م (قوانين الجهاز القومي)

2/ القوانين الأخرى التي تحكم وتؤثر على نشاط التأمين في السودان

- قانون الشركات لعام 1925م تعديل 2005م
- قانون المعاملات المدنية لعام 1984م
- قانون التأمين والتكافل لسنة 2003م

ب/ _التدخل الفني للجهاز القومي للرقابة على التأمين

وأیضا تتدخل الدولة باختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية للإشراف على قطاع التأمين وغالبا ما يتم ذلك عن طريق هيئة ذات شخصية اعتبارية أو جهاز يتبع لاحد الوزراء المسئولين عن الاقتصاد وذلك لتحقيق عدد من الأهداف:

- 1/ حماية حقوق حملة الوثائق ويتحقق ذلك باتباع الإجراءات الآتية:-
- مراجعة شروط الوثائق والتأكد من عدم اجحافها بالمؤمن له خاصة إذا كانت هذه الشروط مطبوعة بأحرف دقيقة ذلك إذ علمنا أن معظم المؤمنین لهم لا يهتمون بقراءة هذه الوثائق.
- التأكد من عدالة كفاية قسط التأمين وعدم المبالغة في تحديد الأسعار وإتباع الأسس العلمية في تحديد الأقساط.
- التأكد من حصول المؤمن لهم على المزايا التي كفلتها لهم الوثيقة وعدم مباطلة شركات التأمين في دفع التعويض او رفض التعويض بحجج واهية.
- التأكد من المقدرة المالية لشركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم والمستفيدين وسلامة مركزها المالي.
- التأكد من قيام شركات التأمين بالاحتفاظ بالمخصصات الفنية حسبما يقرره القانون

2/ حماية سوق التأمين ودعمه وتطويره وذلك بإتباع الآتي:-

- نشر الوعي
- الاهتمام بالتدريب وتأهيل الكوادر الفنية داخليا وخارجيا.
- فرض رقابة دقيقة على عمليات إعادة التأمين.
- تنظيم سوق التأمين ومنع المنافسة الضارة.

– 1995 شهدت هذه الفترة صدقانون المعاملات المدنية لعام 1984 الذي أجمل القول علي التأمين فعرفه واعتمد النص العربي للوثيقة مرجعا عند النزاع بدلا عن القانون الإنجليزي. وقد نص علي حلول المؤمن محل المؤمن له في الدعاوي التي ترفع ضد المؤمن له , وقد بلغ عدد الشركات العاملة في السوق السوداني حالي 21 شركة حتى عام 1992 وقد تناقصت الي 17 شركة تأمين وشركة واحدة متخصصة في الإعادة وهي الشركة الوطنية لإعادة التأمين ولكن اهم إنجازات هذه الفترة هو صدور القوانين - التأصيل الاسلمة- (محمد الحاج 2000م , ص 99)

المحور الرابع : الدراسة الميدانية:

أولاً: إدارة الدراسة:

تتمثل أداة جمع البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة في الحصول على البيانات الأولية على قائمة استقصاء تم إعدادها وتطويرها بناء على الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

مقياس الدراسة

تم قياس درجة الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، والذي يتراوح من لانتطبق على إلى تنطبق بدرجة كبيرة جدا، كما هو موضح في جدول (1)

جدول رقم (1) مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	80% فأكثر	درجة موافقة مرتفعة جدا"
أوافق	4	70-79%	درجة موافقة مرتفعة
محايد	3	50-69%	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	20-49%	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جدا

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية 2022

وعليه فأن الوسط الفرضي للدراسة كالاتي: الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع الأوزان على عددها $(1+2+3+4+5) = 15$ $5 = (5/15) = 3$. وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة , وعليه كلما زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة , أما إذا انخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة. وعليه وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة

- الإشراف على الأجهزة المعاونة والعمل على تطويرها.
- تشجيع البحوث الدراسات العلمية في مجال التأمين.
- ترشيد السياسات الاستثمارية لشركات التأمين وتوجيه مدخرات التأمين بما يخدم التنمية الاقتصادية للدولة.
- وسيع مظلة التأمين بإدخال تغطيات جديدة (مرجع سابق ذكره 1999م, ص 33)

3/ حل النزاعات والشكاوي :-

قد تقع في بعض الحالات منازعات بين المؤمن له وشركات التأمين بالنسبة للتعويض , وفي هذه الحالة يمكن للمؤمن اللجوء الي الهيئة المشرفة على التأمين.

4/ تحسين مستوى خدمة العملاء:-

حيث لا بد من التركيز على مسألة خدمة المؤمن لهم خاصة في ظل المنافسة الشديدة , وذلك من خلال الرقابة على شركات التأمين خاصة على موظفيها , إضافة الي مساعدتها على تطبيق مبادئ الحوكمة فكل هذا يساعد على تحسين مستوى خدمة العملاء (فطيمة يحيياوي 2012 م, ص 30).

2/ تطوير شركات التأمين

لا يعرف تاريخ محدد لظهور التأمين في السودان ولكنه ظهر وعرف بشكل مباشر مع الاستعمار البريطاني حيث بدأت الهيئات التي تباشر التأمين في شكل وكالات تابعة للبيوتات التجارية الأجنبية التي كانت قائمة بالسودان وظلت هذا التوكيلات تباشر اعمالها وازداد عددها (عثمان 2004م , ص 23)، وشجعت الزيادة في حجم التجارة الخارجية الطلب على وجود الوكالات الأجنبية في السودان في هذه الفترة التي تميزت بغياب الشركات الوطنية حتي بداية الخمسينات التي شهدت البلاد ميلاد اول شركة تأمين سودانية وطنية حصرت نشاطها في تأمين (العربات) السيارات فقط. ومن العام 1960-1970م الوجود المشترك للشركات الأجنبية بجانب الوطنية كان يوجد في تلك الفترة (67) وكالة تأمين أجنبية بجانب شركة وطنية واحدة. ولكن التحول التاريخي كان في 25 مايو 1970 عندما منعت الحكومة الشركات الأجنبية من العمل في السودان وفقا للمادة "39" الفقرة "ب" من لائحة الرقابة والإشراف علي التأمين للعام 1960. وفي عام 1973 حددت الشكات العاملة في سوق التأمين بخمسة شركات وفي عام 1978 شهدت ميلاد اول شركة إعادة تأمين وطنية سودانية. في أعرام 1978 ولدت شركة التأمين الإسلامية وفقا لقانون التشريعات لعام 1925 بعقد تأسيس خاص يستثنى من القوانين السارية وهي تابعة لبنك فيصل الإسلامي. في فترة ما بين 1978

الظاهري وفي هذا الصدد قام الباحث بعرض مسودة أداة القياس على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (4) من المحكمين في مجال موضوع الدراسة وقد طلب من المحكمين إبداء آرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف. وبعد أن تم استرجاع الاستبانة من جميع المحكمين تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات لتصبح أكثر ملائمة، وحذف بعض الفقرات وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية وبذلك أصبحت الأداة صالحة لقياس ما وضعت له. وبذلك تمّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية

(ب) // صدق الاتساق الداخلي :

يتم فيه إيجاد قوة الارتباط بين درجات عبارات الأداة ودرجات إبعادها التي تنتهي لها وقد تم حساب الاتساق الداخلي للأداة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية له كما هو موضح في الجداول التالية:

1/ صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور الفرضية الأولى: فيما يلي جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الفرضية الأولى والدرجة الكلية للبعد:

يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أكبر من 60%). وفي المقابل تكون العبارة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أقل من 60%).

تقييم أدوات القياس:

من الصفات الأساسية التي ينبغي توافرها أيضا " في أداة جمع البيانات قبل الشروع في استخدامها هي خاصية الثبات وهي تشير إلى درجة خلو المقياس من الأخطاء، وبصفة خاصة الأخطاء العشوائية، وتكمن أهمية قياس درجة ثبات وصدق المقياس في ضرورة الحصول على نتائج صحيحة كلما تم استخدامها، فالمقياس المتذبذب لا يمكن الاعتماد عليه ولا الأخذ بنتائجه ومن ثم ستصبح النتائج مضللة وغير مطمئنة، وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:- أ/ صدق أداة الدراسة :

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، التي يقوم عليها تصميم أداة جمع البيانات وذلك لمواجهة عقبات قياس متغيرات الدراسة، ويقصد بصدق المقياس تحديد إلى أي درجة يقيس المقياس الغرض المصمم من أجله، وللتحقق من صدق المقياس فقد اعتمد الباحث على الصدق

جدول رقم (2) معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الفرضية الأولى بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تقديم الجهاز القومي الارشادات في قبول بعض التغطيات لشركات التأمين يزيد من سياستها الاكتتابية	0.83	0.000
2	وجود متطلبات راس مال معين لتسجيل شركة تأمين والترخيص لها بمزاولة النشاط يساهم في تقليل معدلات الخسائر	0.87	0.000
3	مشاركة شركات التأمين في سن القوانين يساعد في تطوير أداء شركات التأمين إداريا	0.81	0.000
4	عدم السماح لاي وكيل او منتج مرخص له ان يعمل لأكثر من مؤمن يساهم في تقليل معدلات الخسارة	0.73	0.000
5	مراقبة الملاءة المالية للمؤمنين لتوفير غطاء كاف يزيد من حماية حقوق المؤمن لهم	0.84	0.000
6	وضع الخطط والسياسات اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة التأمين يساعد في الحد من الفساد	0.77	0.000
7	إنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية لضبط اعمال التأمين لتوافق اعماله مع احكام الشرعية الاسلامية يزيد من الاكتتاب	0.79	0.000
8	التأمين الإجباري ضد بعض الإخطار وتحديد اللوائح شروطه واحكامه من قبل الجهاز يساهم على تقليل معدلات الخسائر	0.73	0.000
9	اتاحة المؤمن لهم الاطلاع على اتفاقية الاندماج بين الشركات بإشراف من الجهاز القومي يقلل من معدلات الخسائر	0.80	0.000
10	انشاء صندوق ضمان حاملي الوثائق التأمين والاشراف عليه من قبل الجهاز القومي يزيد من الحافظ على حقوق حملة الوثائق	0.75	0.000

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022

ويتضح من الجدول رقم(2) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات محور الفرضية الأولى دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (3) معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الفرضية الثانية بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تدخل الجهاز القومي في اتفاقيات إعادة التأمين بين الشركات يساهم في زيادة الحد من الاحتفاظ	0.74	0.000
2	الزم الجهاز القومي لشركات التأمين المباشرة بإعادة نسبة من عملياتها التأمينية للشركات لإعادة يحافظ على سلامة مركزها المالي	0.86	0.000
3	السماح للشركات التأمين بإعادة جزء من عملياتها التأمينية داخل وخارج السودان يساهم في زيادة الاكتتاب	0.81	0.000
4	مد الجهاز بمسندات التسويق والاطلاع على المادة الإعلانية التي تقدمها شركات التأمين يزيد من الاكتتاب	0.87	0.000
5	فحص التعويضات المسددة والتحقق من تسويتها يقلل من معدل الخسارة	0.81	0.000
6	تدخل الجهاز القومي في معرفة تطبيق التعرفة السعري للتأمين يساعد في الميزة التنافسية بين الشركات	0.83	0.000
7	توفير الجهاز القومي الكوادر المؤهلة للقيام بدور التي تسمح لها بمعالجة الإجراءات التصحيحية في حال فشل الشركات في احدي الجوانب الفنية يقلل من معدلات الخسائر	0.74	0.000
8	فرض الجهاز بتعيين اكتوبريين في اعمال التأمين يساعد في تطوير سياستها الاكتتابية	0.80	0.000
9	الزم الجهاز لشركات التأمين بالاحتفاظ بهامش الملاءة والمخصصات الفنية نهاية كل سنة يقلل من معدل الخسارة	0.76	0.000
10	السماح لفروع شركات التأمين الأجنبية العمل في مجال التأمين بكل أنواعه بشرط ان تعمل وفق شراكة مع استثمار وطني بنسبه لا تقل عن 30% يزيد من فرص الاستثمار	0.84	0.000

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022

ويتضح من الجدول رقم(3) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات محور الفرضية الثانية دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام الأدوات التالية:

(1) إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) العبارات الاستبانة وذلك باستخدام " كل من:

أ/ اختبار الصدق الظاهري. ب/ معامل ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha). وتم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداء .

2- اختبار Kolmogrov-Smirnov تم استخدامه لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

(3) / أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال :

أ/ التوزيع التكراري لعبارات الاستبانة وذلك للتعرف على التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على عبارات فروض الدراسة.

ب/ الوسط الحسابي: تم اعتماد هذا الأسلوب الاحصائي لوصف آراء أفراد العينة حول محاور الدراسة

ج/ الانحراف المعياري تم استخدام هذا المقياس لمعرفة مدى تشتت في آراء المستجيبين قياساً بالوسط الحسابي .

(4) -اختبار (كاي تربيع): وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار دلالة الفروق عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاي تربيع) عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم وهذا يعنى (وجود فروق ذات دلالة معنوية). إما إذا كانت قيمة (كاي تربيع) عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية

ثانيا : تحليل البيانات واختبار الفرضية :

تحليل بيانات الاستبانة:

1/ فرضية الدراسة : هنالك اثر ذو دلالة إحصائية بين سن القوانين والتشريعات وتطوير اداء الشركات التأمين جدول (4) الإحصائي الوصفي لاجابات عينو الدراسة لعبارات الفرضية:

2/ ويتضح من الجدول أن العبارة (وجود متطلبات راس مال معين لتسجيل شركة تأمين والترخيص لها بمزاولة النشاط يساهم في تقليل معدلات الخسائر) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة (4.62) بانحراف معياري (0.56) أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (التأمين الإجباري

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تقديم الجهاز القومي الارشادات في قبول بعض التغطيات لشركات التأمين يزيد من سياستها الاكتتابية	4.34	0.93	مرتفعة جدا	80.6	0.000	2
2	وجود متطلبات راس مال معين لتسجيل شركة تأمين والترخيص لها بمزاولة النشاط يساهم في تقليل معدلات الخسائر	4.62	0.56	مرتفعة جدا	71.2	0.000	1
3	مشاركة شركات التأمين في سن القوانين يساعد في تطوير أداء شركات التأمين إداريا	4.33	0.65	مرتفعة جدا	35.0	0.000	3
4	عدم السماح لاي وكيل او منتج مرخص له ان يعمل لأكثر من مؤمن يساهم في تقليل معدلات الخسارة	4.21	0.71	مرتفعة جدا	98.3	0.000	7
5	مراقبة الملاءة المالية للمؤمنين لتوفير غطاء كاف يزيد من حماية حقوق المؤمن لهم	4.32	0.76	مرتفعة جدا	65.4	0.000	4
6	وضع الخطط والسياسات اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة التأمين يساعد في الحد من الفساد	4.30	0.81	مرتفعة جدا	83.9	0.000	5
7	إنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية لضبط اعمال التأمين لتوافق اعماله مع احكام الشرعية الاسلامية يزيد منالاعتناء	4.09	0.84	مرتفعة جدا	41.9	0.000	9
8	التأمين الإجباري ضد بعض الإخطار وتحديد اللوائح شروطه واحكامه من قبل الجهاز يساهم على تقليل معدلات الخسائر	4.03	0.76	مرتفعة جدا	56.8	0.000	10
9	اتاحة المؤمن لهم الاطلاع على اتفاقية الاندماج بين الشركات بإشراف من الجهاز القومي يقلل من معدلات الخسائر	4.14	1.04	مرتفعة جدا	107.3	0.000	8
10	انشاء صندوق ضمان حاملي الوثائق التأمين والاشراف عليه من قبل الجهاز القومي يزيد من الحافظ على حقوق حملة الوثائق	4.25	0.95	مرتفعة جدا	101.5	0.000	6
	اجمالي العبارات	4.26	0.80	مرتفعة جدا	74.1	0.000	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022

يلاحظ الباحثين من الجدول (4) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي لجميع العبارات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة حسب مقياس ليكرت الخامس (3) وهذه النتيجة تدل على أن درجة استجابة أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقبس العلاقة بين التدخل الرقابي في سن القوانين والتشريعات وتطوير أداء شركات التأمين بالمجتمع موضوع الدراسة تعتبر استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.26) وبانحراف معياري (0.80).

ضد بعض الإخطار وتحديد اللوائح شروطه واحكامه من قبل الجهاز يساهم على تقليل معدلات الخسائر) حيث بلغ متوسطها (4.03) وبانحراف معياري (0.76).

4/ وبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع العبارات وذلك من خلال اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (كاي تربيع) لدلالة الفروق لاجمالي العبارات (74.1) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين

2/ فرضية الدراسة : هنالك اثر ذو دلالة إحصائية بين التدخل الفني للجهاز وتطوير أداء الشركات التأمين

بدرجة استجابة مرتفعة جدا على العبارات التي تقيس العلاقة بين العلاقة بين التدخل الرقابي في سن القوانين والتشريعات وتطوير أداء شركات التأمين.

جدول (5) الإحصائي الوصفي لاجابات عينة الدراسة لعبارات الفرضية:

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تدخل الجهاز القومي في اتفاقيات إعادة التأمين بين الشركات يساهم في زيادة الحد من الاحتفاظ	4.13	0.97	مرتفعة جدا	85.8	0.000	5
2	الزم الجهاز القومي لشركات التأمين المباشرة بإعادة نسبة من عملياتها التأمينية للشركات لإعادة يحافظ على سلامة مركزها المالي	4.82	0.38	مرتفعة جدا	48.1	0.000	1
3	السماح للشركات التأمين بإعادة جزء من عملياتها التأمينية داخل وخارج السودان يساهم في زيادة الاكتتاب	4.20	1.08	مرتفعة جدا	71.4	0.000	4
4	مد الجهاز بمستندات التسويق والإطلاع على المادة الإعلانية التي تقدمها شركات التأمين يزيد من الاكتتاب	3.20	1.41	متوسطة	13.5	0.009	10
5	فحص التعويضات المسددة والتحقق من تسويتها يقلل من معدل الخسارة	3.21	1.43	متوسطة	12.7	0.013	9
6	تدخل الجهاز القومي في معرفة تطبيق التعرفة السعرية للتأمين يساهم في الميزة التنافسية بين الشركات	3.57	1.35	مرتفعة	25.9	0.000	7
7	توفير الجهاز القومي الكوادر المؤهلة للقيام بدور التي تسمح لها بمعالجة الإجراءات التصحيحية في حال فشل الشركات في احدى الجوانب الفنية يقلل من معدلات الخسائر	3.56	1.45	مرتفعة	28.1	0.000	8
8	فرض الجهاز بتعيين اكتوبريين في اعمال التأمين يساهم في تطوير سياساتها الاكتتابية	4.21	0.88	مرتفعة جدا	56.4	0.000	3
9	الزم الجهاز لشركات التأمين بالاحتفاظ بهامش الملاءة والمخصصات الفنية نهاية كل سنة يقلل من معدل الخسارة	4.45	0.65	مرتفعة جدا	37.1	0.000	2
10	السماح لفروع شركات التأمين الأجنبية العمل في مجال التأمين بكل أنواعه بشرط ان تعمل وفق شراكة مع استثمار وطني بنسبه لا تقل عن 30% يزيد من فرص الاستثمار	3.80	1.11	مرتفعة	42.4	0.000	6
	اجمالي العبارات	3.92	1.07	مرتفعة	42.1	0.000	

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج بيانات الدراسة لميدانية 2022

مرتفعة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (3.92) وانحراف معياري (1.07).

2/ ويتضح من الجدول أن العبارة (الزم الجهاز القومي لشركات التأمين المباشرة بإعادة نسبة من عملياتها التأمينية للشركات لإعادة يحافظ على سلامة مركزها المالي) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة (4.82) بانحراف

يلاحظ الباحث من الجدول (5) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الفرضي للدراسة حسب مقياس ليكرت وهذه النتيجة تدل على أن درجة استجابة أفراد عينة الدراسة على العبارات التي تقيس العلاقة بين التدخل الفني للجهاز القومي وتطوير أداء شركات التأمين بالمجتمع موضوع الدراسة تعتبر استجابة

4- أهمية الكفاءات المتخصصة في تحسين أداء الشركات وتقليل الخسائر.

ثانيا: التوصيات: بناءً على النتائج السابقة يوصى الباحث بالاتي:-

1. ضرورة تحديث اللوائح الحالية لمعالجة المخاطر الناشئة وظروف السوق
2. الاستمرار في تحسين وتعزيز الأطر التنظيمية يحافظ على مستويات أداء عالية داخل القطاع
3. تساعد عمليات التدقيق والتقييم المنتظمة في ضمان تلبية الشركات للمعايير اللازمة.
4. يجب تعزيز التعاون بين الجهات التنظيمية وشركات التأمين لإنشاء سوق تأمين أكثر مرونة وقدرة على التكيف.
5. استمرار الجهاز القومي في تعزيز تدخلاتها الفنية من خلال تقديم الدعم المستمر والتدريب والموارد لشركات التأمين السودانية.
6. يجب على الجهات التنظيمية في قطاع التأمين التأكيد على أهمية وجود متطلبات واضحة ومحددة لرأس المال عند ترخيص شركات التأمين، وذلك لضمان استدامة أعمالها وتقليل معدلات الخسائر.
7. يُوصى بإشراك شركات التأمين بشكل أكبر في عملية سن القوانين والتشريعات، حيث أظهرت النتائج أن لذلك تأثيراً إيجابياً كبيراً على تطوير الأداء الإداري لتلك الشركات.
4. بالنظر إلى أهمية الامتثال للشريعة الإسلامية، يُنصح بتعزيز دور الهيئات الرقابية الشرعية لضمان توافق أعمال شركات التأمين مع أحكام الشريعة، مما يعزز الثقة في عمليات الاكتتاب.
5. لضمان حماية حقوق حملة الوثائق، يُوصى بمواصلة تعزيز الرقابة على الملاءة المالية لشركات التأمين لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها
6. يوصى بمراجعة اللوائح المتعلقة بالتأمين الإجباري ضد بعض الأخطار للتأكد من أن سياساته تساهم بشكل فعال في تقليل معدلات الخسائر.
8. يجب إتاحة المزيد من المعلومات لحملة الوثائق حول اتفاقيات الاندماج بين شركات التأمين لزيادة الشفافية وتقليل المخاطر المتعلقة بالخسائر

معياري (0.38) أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (مد الجهاز بمستندات التسويق والاطلاع على المادة الإعلانية التي تقدمها شركات التأمين يزيد من الاكتتاب) حيث بلغ متوسطها (3.20) وانحراف معياري (1.41).
4/ وبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع العبارات وذلك من خلال اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (كاي تربيع) لدلالة الفروق الاجمالي العبارات (42.1) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بدرجة استجابة مرتفعة على العبارات التي تقيس العلاقة بين التدخل الفني للجهاز القومي وتطوير أداء شركات التأمين.

الخاتمة تتمثل في الاتي :-

أولاً : النتائج: توصلت الدراسة الى عدة نتائج

- 1- استنادا على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في العبارات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت "هنالك دلالة إحصائية بين التدخل الرقابي في سن القوانين والتشريعات وتطوير أداء شركات التأمين" يشير التحليل إلى مستوى عال جدا من الاستجابة، مما يؤكد أن التدخلات التنظيمية تلعب دورا حاسما في تعزيز أداء شركات التأمين ويشير هذا الارتباط الهام إلى أن الأطر والسياسات التنظيمية ضرورية لضمان استقرار وكفاءة قطاع التأمين.
- 2- أن إعادة التأمين يعتبر عاملاً مهماً في تعزيز سلامة المراكز المالية لشركات التأمين.
- 3- يدعم التحليل الإحصائي الذي تم إجراؤه قبول الفرضية الثانية ، والتي تنص على " هنالك دلالة إحصائية بين التدخل الفني للجهاز القومي وتطوير أداء شركات التأمين" يشير مستوى الاستجابة المرتفع عبر جميع البيانات إلى أن التدخلات الفنية مثل الأدوات الرقمية والخبرة الفنية لها تأثير مفيد على تحسين أداء شركات التأمين لتعزيز الكفاءة التشغيلية ورضاء العملاء والقدرة التنافسية الشاملة في قطاع التأمين

10. لعلو راضية ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 04، العدد 02، السنة 2019 م
11. مبارك عبدالقادر محمد المبارك الهلالي ، تقويم عملية الإشراف والرقابة علي التأمين في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين - الخرطوم- جمهورية السودان، 1999م
12. محمد الحاج عبدالله موسي ، مبادئ التأمين تجربة السودان ، دار جامعة افريقيا للنشر، الخرطوم ، 2000م
13. محمد وحيد الباري ، حول تقييم أداء هيئة الإشراف والرقابة علي سوق التأمين التجاري -جمهورية مصر العربية، 1985م
14. نبيل مختار، موسوعة التأمين ، دار المطبوعات الجامعية ، مصر، 2005م

9. نظرًا لأهمية إعادة التأمين في الحفاظ على المراكز المالية للشركات، يُوصى بزيادة تركيز الجهاز القومي على إلزام الشركات بإعادة نسبة من عملياتها التأمينية. مع تعزيز عمليات المراقبة والامتثال لهذه السياسات.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد عبدالله اباطة، أهمية الإشراف والرقابة علي سوق التأمين السعودي: أسلوب مقترح- الرياض، 1996م
2. الجهاز القومي للرقابة على التأمين ، قانون الأشراف والرقابة على التأمين لسنة 2018م
3. السيد محمد النور أحمد ، تقرير سوق التأمين السوداني، مؤتمر السادس والعشرون ، دمشق ،سوريا عام 2006م.
4. صبرينة شراقة، دور الرقابة والاشرف علي في تنمية قطاع التأمين في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية قس علوم التسيير ، ندوة ، 2011
5. ضياء الحق مالك دفع الله ، انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية واثره على قطاع التأمين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2022م ،
6. عادل عبدالحميد عز ومحمد صلاح الدين صدقي، التأمين ورياضياته، القاهرة ، دار النهضة العربية للتوزيع والنشر عام 1978م ،
7. عثمان بابكر احمد، قطاع التأمين في السودان تقوم تجربة التحول نظام التأمين التقليدي إلي النظام الإسلامي(جدة ، مكتبة الملك فهد للنشر، مجلة البنك الإسلامي للتنمية ، الطبعة الثانية ، العدد الأولى ، 2004م)
8. علون حميد ، نظم الاشراف والرقابة على نشاط التأمين ودورها في تنظيم قطاع التأمين التجربة الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم ،دراسات إقتصادية، العدد 19، 2019 م
9. فطيمة يحيواوي ، دور هيئات التأمين في الرقابة على النشاط التأميني (الجزائر ، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير منشورة ، 2012 م